أثر اختلاف المبادىء المحاسبية المتعارف عليها على قرارات الائتمـــان بالمصارف التجاريـــة

د. عبد السلام على العربى *

تعرف المحاسبة بأنها عملية قياس وتوصيل المعلومات المناسبة حول منشأة معينة، لتمكين مستخدمي المعلومات من إتخاذ قرارات سليمة، تؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد النادرة.

وقد شهدت السنوات الاخيرة عدم رضى مستخدموا المعلومات المحاسبية بما تقدمه نظم المحاسبة التقليدية من معلومات. ويمكن تلخيص هذا الاتجاه في نقطتين:

اولا: ان القوائم المالية (كوسيلة لتوصيل المعلومات المحاسبية) لا تظهر كثيرا من المعلومات التي يحتاجها مستخدموا هذه القوائم.

ثانيا: ان المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تستخدم لقياس المعلومات المحاسبية متعددة بدرجة جعلت عملية المقارنة بين المنشآت المتشابهة في حكم المستحيل وذلك نتيجة إختلاف المبادئ المحاسبية المطبقة فى كل منشآة.

كما ادى هذا التعدد في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الى إعطاء إدارة المنشآة فرصة التأثير في القوائم المالية واظهارها بصورة بدت تخفي عدم كفاءتها في إدارة الموارد التي وضعت تحت تصرفها.

وقد أجريت عدة دراسات لتحديد أثر الاختلاف في تطبيق المبادئ المحاسبية على فئات مختلفة من مستخدمي القوائم المالية.

وتعتبر المصارف التجارية من أهم مصادر التمويل القصير الأجل للمنشآت على اختلاف أنواعها، وبالتالي فهي من أهم الطوائف التي تستخدم القوائم المالية.

وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على أثر إختلاف تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها على قرارات الائتمان بالمصارف التجارية.

---

* أستاذ المحاسبة المساعد بكلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، دكتور العربى يحمل شهادة الماجستير ودكتوراه الفلسفة في المحاسبة من جامعة ولاية لويزيانا ــ بالولايات المتحدة الامريكية.

وقد تم إعداد قوائم مالية لمنشآتين متشابهتين تماما (من حيث نوع النشاط، حجم النشاط، رأس المال.. الخ) ومختلفة من حيث تطبيق المبادئ المحاسبية حيث أعدت القوائم المالية للمنشآة الاولى باستخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا لتقييم المخزون السلعي.
وطريقة القسط الثابت لاستهلاك الاصول الثابتة. أما القوائم المالية للمنشآة الثانية، فقد أعدت باستخدام طريقة الوارد اخيرا صادر اولا لتقييم المخزون السلعي وطريقة مجموع سنوات العمر الانتاجي لاستهلاك الاصول الثابتة.

وقد تم اختيار المصارف التجارية الاعضاء في المنطقة السادسة لنظام الاحتياط الفدرالي بالولايات المتحدة الامريكية، والبالغ عددها ٦٦٣ مصرفا.

وقد تم تصميم استقصاء أرفق بالقوائم المالية، بحيث قسمت المصارف الى مجموعتين: المجموعة الاولى واستلمت القوائم المالية من النوع الاولى، أما المجموعة الثانية فقد استلمت القوائم المالية من النوع الثاني.

وقد تم توجيه المصارف المشاركة فى الدراسة بأن المنشآة تنوى التقدم بطلب قرض قصير الاجل بمبلغ (١٥٠٠٠٠) دولار. كما طلب منها تحديد درجة المخاطرة فى هذا القرض آخذة فى الاعتبار المعلومات الواردة بالقوائم المالية فقط واعتبار بقية العوامل ثابتة.

وقد استلمت الردود من ١٢٢ مصرفا فى المجموعة الاولى اى بنسبة ٣٧٪ من أصل ٣٣٢ مصرفا. أما ردود المجموعة الثانية فبلغت ١١٤ أي نسبة ٣٤٪ من أصل ٣٣١ مصرفا.

تحليـــل النتـــائج:

لغرض تحليل نتائج الدراسة فقد تم تحليل ردود المصارف وفقا للأسس التالية:

(١) حجم المصرف (قيمة رأس المال)
(٢) موقع المصرف (الولاية)
(٣) وظيفة الشخص الذي قام بالاجابة على الاستقصاء.
(٤) عدد سنوات الخبرة للشخص الذي قام بالاجابة على الاستقصاء.
(٥) نوع المبادئ المحاسبية المطبقة في إعداد القوائم المالية.

وقد اعتبر تحديد درجة المخاطرة في القرض كعامل غير مستقل يتأثر بالعوامل الخمسة المذكورة أعلاه (عوامل مستقلة).

وقد أتضح من التحليل الاحصائي، وبدرجة ثقة ٥٪ أن نوع المبادئ المحاسبية المطبقة ووظيفة الشخص الذي أجاب على الاستقصاء، يؤثر على قرارات الائتمان في المصارف التجارية.

وهذه النتيجة التي توصلنا اليها، تؤكد ضرورة تضييق الهوة الناتجة عن تعدد المبادئ المحاسبية.